ضحايا الألغام الأرضية في اليمن

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤م - يونيو ٢٠١٨م

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations

ضحايا الألغام الأرضية في اليمن

تقرير حقوقي يوثق الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية في اليمن

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤م - يونيو ٢٠١٨م

ضحايا الألغام الأرضية في اليمن

التحالف اليمني لرصد إنتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) هو تحالف عدد من منظمات المجتمع المدني اليمنية المتخصصة غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في اليمن. تأسس التحالف في يناير ٢٠١٥ ترخيص رقم (١٢٤٠) استجابة لحاجة ضرورية في مجال حقوق الإنسان. في ظل التدهور المخيف لوضع حقوق الإنسان الذي تعيشه اليمن. يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة إنتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية وإصدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الإنتهاكات واقامة الندوات والفعاليات المختلفة والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المعنية ذات الصلة. كون الخطوة الاولى لتحقيق العدالة للضحايا هي توثيق مظالمهم إنتظاراً للحظة الحقيقة. ملتزمين بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والقوانين الصادرة ذات الصلة.

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ٢٠١٨ - تعز

اصدارات
التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان

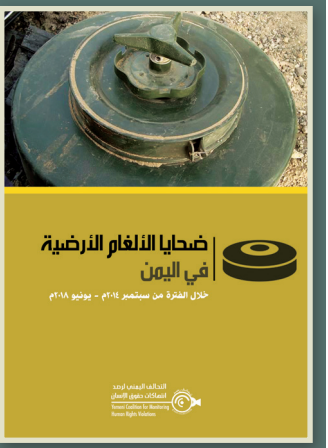

الصورة في الغلاف:
لغم ارضي تم استخراجه بعد ان زرعها الحوثيين

للتواصل معنا
الجمهورية اليمنية
تعز - شارع جمال
تـ: ٩٦٧٤٢٥٢٥٣٤+
info@ycmhrv.org

facebook.com/YCMHRV
twitter.com/YCMHRV
telegram.com/YCMHRV
www.ycmhrv.org

الفهرس

ملخص..... ٥

منهجية التقرير..... ٧

مقدمة..... ٨

أولا: الإطار القانوني الدولي والمحلي لتجريم زراعة الألغام ١٠

ثانيًا: قتلى انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة..... ١٣

ثالثًا: إصابات انفجارات الألغام الأرضية والعبوات الناسفة ٢٣

استنتاجات..... ٢٨

توصيات..... ٣٠

ملخص

يصنف اليمن بأنه بلد ملوث بالألغام وبقايا المتفجرات من الحرب، ويعاني بشكل أساسي من الذخيرة غير المنفجرة, نتيجة للصراعات العديدة التي شهدها منذ عام ١٩٦٢ وحتى العام ٢٠١٠، كما تشير إلى ذلك العديد من التقارير الدولية والمحلية المعنية بمشكلة الألغام.

ومما زاد من الطين بلة وفاقم هذه المشكلة- التي تعاني منها اليمن أصلا- خلال السنوات الأربع الماضية - هو قيام مليشيا الحوثي– صالح منذ انقلابها على السلطة الشرعية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م - باستخدام الألغام الأرضية بكثافة؛ باعتبارها إحدى أهم الوسائل والأساليب الحربية في مواجهتها المسلحة مع قوات السلطة الشرعية بغرض كبحها وإعاقة تقدمها في المناطق التي كانت تسيطر عليها وتم دحرها منها في وقت لاحق أو في المناطق التي لا تزال تسيطر عليها، وتتوقع أن تشهد مواجهات عسكرية مع القوات الحكومية.

وقد شملت عملية الرصد التي يوثقها هذا التقرير تسجيل (٩٠٦) شخصًا قتلوا جراء انفجار الألغام الأرضية خلال المدة من سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م- يونيو/ حزيران ٢٠١٨م، توزع هؤلاء القتلى على ١٩محافظة يمنية من إجمالي المحافظات اليمنية البالغ عددها ٢٢ محافظة يمنية، وكان أعلى عدد لهؤلاء القتلى في محافظة تعز، حيث بلغ عددهم(٢٨٩) قتيلا، تلتها مباشرة محافظات أخرى مثل محافظات لحج، الضالع، ومأرب، وعدن، وقد بلغ عدد الرجال الذين قُتلوا بسبب الألغام الأرضية، (٧١٣) رجلًا، فيما بلغ عدد النساء(٦٠) امرأة، كما قتل عدد كبير من الأطفال بلغ عددهم(١٣٣) طفلا، ويمثل المدنيون العدد الأكبر(٦٦٥)

٩٠٦
قتيل بالألغام الأرضية

من إجمالي من قتلوا بسبب الألغام الأرضية في اليمن خلال الفترة التي شملها الرصد هم سكان مدنيون. كما أن معظم الضحايا قتلوا بسبب الألغام المضادة للأفراد (٦٥٤) ويمثلون ٧٢ ٪ من إجمالي الضحايا.

تعرض((١٠٣٤ ضحية للإصابة بسبب انفجارات الألغام الأرضية والعبوات الناسفة التي زرعتها مليشيا الحوثي - صالح، يتوزعون أيضا على ١٧ محافظة، وقد احتلت محافظة تعز الصدارة في عدد المصابين(٤١٧)، تليها بعض المحافظات مثل: مأرب (١٣٦)، ولحج (٨٥)، والبيضاء(٧٠)، وعدن (٦١)، والجوف(٥٨) وشبوة(٥١)، والضالع(٣٦)، وصنعاء(٣٦)، وأبين(٢٦)، علاوة على المحافظات الأخرى.

وقد شكل عدد الرجال(٧٩٥) من بين من تعرضوا للإصابات بسبب الألغام، والنساء(٥٦) والأطفال، (١٨٣) كما أن العدد الأكبر من المصابين كانت إصاباتهم بسبب الألغام المضادة للأفراد(٥٤٢)، تليها مباشرة الألغام المضادة للمركبات (٤٧٧) فيما(١٥)أصيبوا بعبوات ناسفة.

وقد كان غالبية ضحايا الألغام الأرضية- سواء من قتلوا أو تعرضوا للإصابة والإعاقة أو التشوهات - هم من المدنيين.

وتتحمل مليشيا الحوثي المسؤولية المباشرة عما لحق بهؤلاء الضحايا سواء من قتلوا أو أصيبوا لكونها المسؤولة عن زراعة الآلاف من الألغام الأرضية بأنواعها المختلفة وفي غالبية المناطق التي انسحبت منها أو التي لا تزال تسيطر عليها.

يتضمن هذا التقرير عددا من التوصيات حول مكافحة الألغام الأرضية ، موجهة إلى المجتمع الدولي، وجماعة الحوثي، وإلى الحكومة اليمنية وقوات التحالف العربي، لبذل ما في وسعهم لمكافحة الألغام الأرضية بأنواعها المختلفة والحد من آثارها.

منهجية التقرير

عمل تحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن على تأهيل راصديه، بمعايير الرصد والتوثيق وفقا لمنهجية الرصد المتعارف عليها لدى المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية، علاوة على اكتساب التحالف الخبرة المطلوبة في الرصد وذلك من واقع عمليات الرصد الميداني التي يقوم بها على نحو متكرر، الأمر الذي ساعد على اكساب الراصدين التابعين له والمتواجدين في جميع محافظات الجمهورية اليمنية المهارات المطلوبة والخبرة الكافية في عمليات رصد انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ومن ذلك الانتهاكات المتعلقة بجرائم زراعة الألغام الأرضية.

لقد استخدم فريق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن عددًا من الوسائل للوصول إلى الضحايا التي يتناولها هذا التقرير وجمع المعلومات حولها، تتمثل أبرزها في النزول الميداني، والتواصل الهاتفي، واعتماد مصادر بديلة في حال تعذر الوصول إلى الضحية بسبب خطورة النزول الميداني إلى تلك المناطق على الراصدين.

لقد قابل فريق الرصد الميداني العديد من ذوي الضحايا الذين سقطوا بسبب الألغام الفردية والألغام المضادة للمركبات المزروعة عشوائيا، كما زار عددًا من القرى والعزل والمديريات في المحافظات المتضررة من زراعة الألغام الفردية والألغام المضادة للمركبات، كما استمع فريق الراصدين في تلك المحافظات إلى العديد من الشهادات من المتضررين من تلك الالغام أو ذويهم؛ وعمل على جمع المعلومات عن الضحايا التي يتناولها هذا التقرير من المستشفيات والمراكز الصحية في مناطق سكن الضحايا.

وقد استفاد الراصدون في عملهم هذا من التقارير الوطنية حول زراعة الألغام

فـي اليمـن، وتقاريـر المنظمـات الدوليـة، ومنظمـات المجتمـع المدنـي، والمراكـز الطبيـة المتخصصـة لاسـتقبال ضحايـا الألغـام المشـوهين.

مقدمة

تشـكّل الألغـام الأرضيـة والأجسـام غيـر المنفجـرة تهديداً خطيـراً لحيـاة المئـات مـن المدنييـن فـي المناطـق التـي تأثـرت بالصـراع الراهـن منـذ بدايـة الحـرب الحاليـة التـي شـهدتها اليمـن فـي العـام ٢٠١٤م ولا تـزال، وحتـى لحظـة كتابـة هـذا التقريـر زرعـت مليشـيا الحوثـي- صالـح الآلاف مـن الألغـام الأرضيـة، منهـا ألغـام محظـورة مضـادة للأفـراد وألغـام مضـادة للمركبـات، عـلاوة علـى العبـوات الناسـفة، وانتشـار الأجسـام غيـر المتفجـرة بفعـل المواجهـات العسـكرية المسـلحة بيـن قـوات السـلطة الشـرعية ومليشـيا الحوثـي – صالـح فـي معظـم المحافظـات والمناطـق اليمنيـة، وقـد تسـببت هـذه الألغـام الأرضيـة والعبـوات الناسـفة والأجسـام غيـر المتفجـرة فـي مقتـل وإصابـة مئـات المدنييـن الراشـدين(الرجال والنسـاء) وأطفـال، عـلاوة علـى العسـكريين.

ومنـذ ذلـك التاريـخ وحتـى كتابـة هـذا التقريـر واصلـت مليشـيا الحوثـي والقـوى المتحالفـة معهـا ارتـكاب انتهـاكات لحقـوق الإنسـان وللقانـون الدولـي الإنسـاني، وهـي بمنـأى عـن العقـاب والمحاسـبة، خـلال هـذا النـزاع بتعريضهـا حيـاة المئـات بل الآلاف مـن الأشـخاص- وأغلبيتهـم السـاحقة مـن المدنييـن- للخطـر جـراء زراعتهـا للألغـام الأرضيـة المختلفـة التـي راح ضحيتهـا العديـد مـن المواطنيـن غالبيتهـم مـن المدنييـن سـواء فـي المناطـق التـي اندحـرت منهـا أو التـي لا تـزال فيهـا، وتتوقـع فيهـا المليشـيا أن تشـهد مواجهـات بهـدف السـيطرة عليهـا مـن قبـل القـوات الحكوميـة. يسـلط هـذا التقريـر الضـوء علـى ضحايـا انفجـار الألغـام الأرضيـة والذخائـر غيـر

المنفجرة والفخاخ التي زرعتها مليشيا الحوثي – صالح، سواء أولئك الذين قتلوا بسبب هذه الألغام أو تعرضوا للإصابة خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤م - يونيو ٢٠١٨م بما تمثله زراعة الألغام من انتهاك خطير لحق أصيل من حقوق الإنسان هو المتمثل بحق الحياة.

إن الهدف الأساسي من هذا التقرير هو رصد وتوثيق حالات ضحايا زراعة الألغام الأرضية التي قامت بزراعتها خلال فترة المواجهات المسلحة مع السلطة الشرعية، ولفت الانتباه إلى ضحايا زراعة الألغام الأرضية أو بقايا الأجسام غير المنفجرة التي تخلفها الحرب الدائرة في البلاد من جهة والمخاطر التي لا تزال قائمة ومحدقة بسبب تعرض حياة الآلاف من المواطنين للخطر جراء بقاء مناطق ومساحات واسعة مزروعة بشبكة من الألغام الأرضية، علاوة على الأجسام غير المنفجرة، ناهيك عن استمرار مليشيا الحوثي في زراعة ألغام جديدة في مناطق جديدة تتوقع فيها أن تشهد مواجهات مسلحة مع قوات السلطة الشرعية.

إن أعداد ضحايا زراعة الألغام التي زرعتها مليشيا الحوثي صالح الذي يتضمنها هذا التقرير لا تمثل حصرًا لجميع حالات من قتلوا أو أصيبوا وتشوهوا بسبب انفجار الألغام الأرضية في اليمن خلال المدة الزمنية التي يتناولها التقرير بالرصد والتوثيق، بقدر ما تمثل مدى فداحة هذه الجريمة لدى الطرف الذي يمارسها، والذي لطالما سبق له أن اشتكى منها ومن تبعاتها سابقا خلال الفترة التي خاضت فيها القوات الحكومية مع المتمردين الحوثيين ست جولات من الصراع بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١٠م.
وقد تمكن فريق الرصد التابع للتحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان

من رصد المعلومات؛ على الرغم مما واجهه فريق الرصد من صعوبات في الوصول إلى ضحايا انفجارات الألغام خصوصًا في المناطق التي لا تزال فيها المواجهات العسكرية محتدمة.

ومن ثم يمكن أن يمثل ما تضمنه هذا التقرير مؤشرًا لجسامة الجريمة التي تعرض لها ضحايا زراعة الألغام الأرضية والمخاطر المستقبلية المحدقة بآلاف المواطنين الذين قد يتعرضون للخطر بسبب انفجار الألغام الأرضية المزروعة في أماكن سكنهم والبيئة المحيطة، خصوصًا في ظل استمرار النزاع المسلح القائم في اليمن واستمرار المليشيا المسلحة في زراعة المزيد من الألغام في المناطق التي يعتقد أنها ستكون مسرحا لمواجهات عسكرية جديدة مع قوات السلطة الشرعية أو المقاومة الشعبية.

أولًا: الإطار القانوني الدولي والمحلي لتجريم استخدام الألغام الأرضية

تمثل زراعة الألغام الأرضية والألغام المضادة للمركبات والعبوات الناسفة والأجسام غير المتفجرة واحدة من الجرائم المصاحبة للحروب. كما تُعد زراعة الألغام الأرضية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المرتبطة به ومنها اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

فالمادة (٣) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع (الفقرة أ) حظرت العديد من الأفعال التي تشكل اعتداء على السلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه .... أو الممارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية أو أي أعمال تعسف

فيما يتعلق بعمليات الاعتقال والمحاكمة.
كما يجرم القانون الدولي الإنساني استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو المركبات والعبوات الناسفة بوصفها أسلحة في الحرب، فحق أطراف النزاع المسلح في استخدام وسائل وأساليب الحرب حقا فيه تقييد؛ حيث يحظر استخدام وسائل وأساليب تكون آثارها عشوائية الأثر وتسبب ضررا زائدا وآلاما لا لزوم لها كالألغام المضادة للأفراد, كما أن الألغام المضادة للأفراد تعتبر من الأسلحة غير المشروعة والذي يحظر استخدامها بشكل كلي.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني زراعة الألغام المضادة للمركبات التي لا يتحكم فيها عن بعد, ويجرم زراعتها بطريقة عشوائية حتى وإن كان يمكن التحكم فيها عن بعد وفقا للبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الالغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى، كما أوجب البروتوكول الثاني تحديد علامات ووضع خرائط حال استخدام هذه الألغام، ومن ثم يمكن القول بأن القانون الدولي لا يفرق بين ضحايا تلك الألغام الفردية أو المضادة للمركبات المزروعة بطريقة عشوائية سواء كان ضحاياها من المدنيين أو العسكريين.
وتستند اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام- اتفاقية أوتاوا ١٩٩٧- إلى مبدأ القانون الإنساني الدولي القائل بأن حق الأطراف في نزاع مسلح في اختيار أساليب الحرب أو وسائلها ليس بالحق غير المحدود، وإلى المبدأ الذي يحرم اللجوء في المنازعات المسلحة إلى استخدام أسلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية يكون من طبيعتها أن تسبب أضراراً مفرطة أو آلاماً لا داعي لها، وإلى المبدأ الذي يوجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

وتنص المادة (١) من هذه الاتفاقية والمتعلقة بالالتزامات العامة بأن تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم تحت أي ظروف باستعمال الألغام المضادة للأفراد أو باستحداث أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو حيازتها بأي طريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن تتعهد كل دولة طرف بأن تدمر جميع الألغام المضادة للأفراد أو تكفل تدميرها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وأن مساعدة أو تشجيع أو حث أي كان- بأي طريقة- على القيام بأنشطة محظورة على دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية. وباستثناء ما ورد في المادة(٣) من هذه الاتفاقية المتعلقة بالاستثناءات -حيث يسمح بالاحتفاظ بعدد من الألغام المضادة للأفراد أو نقلها لأغراض استحداث تقنيات الكشف عن الألغام، أو إزالتها أو تدميرها والتدريب عليها، ويجب ألا تتجاوز كمية تلك الألغام الحد الأدنى المطلق من العدد اللازم للأغراض المذكورة أعلاه- تنص المادة(٤) من هذه الاتفاقية بأن تعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بتدمير أو ضمان تدمير كل مخازن الألغام المضادة للأفراد التي تملكها أو تحوزها أو التي تكون خاضعة لولايتها أو سيطرتها في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك أربع سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

وتعتبر اليمن دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧، والتي تقضي بحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتل التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها، بما فيها أسلحة تنظم استخدامها معاهدة دولية.

كما وقعت الجمهورية اليمنية على اتفاقية منع الألغام في ٤ ديسمبر ١٩٩٧,

وصدقت عليها في الأول من سبتمبر ١٩٩٨. وتم إصدار التشريع الوطني لتطبيق الاتفاقية في ١٩ ابريل ٢٠٠٥، حيث نص القانون اليمني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد و حيازتها استعمالها ونقلها والاتجار بها في اليمن في المادة (٣) بأن يحظر على أي شخص القيام بزراعة الألغام المضادة للأفراد أو حيازتها، أو إنتاجها أو تصميمها أو استيرادها أو تصديرها أو الاتجار بها أو نقلها أو حفظها أو تخزينها أو إهدائها.

كما نصت المادتين (٤)، والمادة(٥) بأن يحظر على أي شخص الاتجار بالألغام أو نقلها بغرض المساعدة على زرعها داخل أراضي الجمهورية أو أية دولة أخرى طرف في الاتفاقية، كما يحضر المساعدة على نقلها عبر أراضي الجمهورية لأية دولة أخرى. أما المادة (٦) فقد أكدت على كل من يحوز أو ينتج ألغاماً مضادة للأفراد أن يسلمها للجهات المختصة من أجل تدميرها وذلك خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثانياً: قتلى انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة

توضح المعلومات التي تمكن التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن من جمعها حول ضحايا انفجار الألغام الأرضية التي زرعتها مليشيا الحوثي– صالح خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤م- يونيو ٢٠١٨م ما يلي:

- أن عدد من قتلوا بسبب انفجار الألغام الأرضية بلغ(٩٠٦) قتلى حيث توزع هؤلاء القتلى على ١٩ محافظة يمنية من إجمالي المحافظات اليمنية البالغ عددها ٢٢ محافظة يمنية، وكان أعلى عدد لهؤلاء القتلى في محافظة تعز؛ حيث بلغ عددهم(٢٨٩) قتيلا، تليها محافظة لحج (١١٧) قتيلا، ومحافظة عدن(١١٢) قتيلا، ثم محافظة مأرب(٨٤) قتيلا، بينما بلغ عدد القتلى في محافظة البيضاء(٤٩)، وفي محافظة الجوف(٤٧)، وفي محافظة

الضالع(٤٦)، في حين بلغ عدد القتلى في محافظات أبين، الحديدة، حجة، شبوة، إب صنعاء ٣٦، ٣٢،٢١، ١٦،١٦، ١٤ على التوالي، وقد انخفض هذا العدد في بعض المحافظات الأخرى مثل: محافظات حضرموت (٩) قتلى، وصعدة ٨ قتلى، وعدد(٣) قتلى في محافظات عمران، و(٣) في المحويت، و(٣) في ذمار، في حين كان هناك قتيل واحد في أمانة العاصمة.

- ويعزى ارتفاع أعداد القتلى من ضحايا الألغام الأرضية في بعض المحافظات- وعلى نحو خاص محافظة تعز- إلى طبيعة المواجهات العسكرية التي شهدتها هذه المحافظة منذ أربع سنوات ولا تزال مستمرة بين مليشيا الحوثي صالح وقوات السطلة الشرعية والحصار الذي تفرضه المليشيا على محافظة ومدنية تعز، تلتها مباشرة بعض المحافظات الأخرى التي لا تزال تشهد مواجهات عسكرية مستمرة مثل محافظات لحج ، الضالع ومأرب أو بعض المحافظات التي تمكنت فيها القوات الحكومية من دحر المليشيا منها والسيطرة عليها بالكامل مثل محافظة عدن. بينما انخفض نسبيا عدد من قتلوا بسبب انفجار الألغام في محافظات أبين وشبوة وحضرموت؛ حيث تمكنت قوات السلطة الشرعية في هذه المحافظات من دحر مليشيا الحوثي صالح منها والسيطرة عليها أيضا.
- انخفض عدد من قتلوا بسبب الألغام الأرضية في بعض المحافظات التي لم تشهد مواجهات عسكرية بين قوات السلطة الشرعية ومليشيا الحوثي- صالح وظلت خاضعة لسيطرة هذه الأخيرة مثل محافظات الحديدة وحجة وإب وعمران وذمار والمحويت وأمانة العاصمة، وإن كانت ضحايا انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة في بعض هذه المحافظات أو مناطق فيها مرشحا للارتفاع بسبب احتدام المواجهات العسكرية في الفترة الأخير فيها مثل محافظات الحديدة وحجة وصعدة، حيث يتوقع قيام مليشيا الحوثي

بزارعة المزيد من الألغام والعبوات المتفجرة في هذه المحافظات وهو السلوك الذي دأبت على ممارسته خلال الفترة الماضية في محاولة منها لإعاقة أي تقدم للقوات التابعة للسلطة الشرعية وأفراد المقاومة الشعبية للسيطرة على هذه المحافظات أو بعض المناطق فيها.

جدول رقم (١) يبين عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام الأرضية بحسب المحافظة

م	المحافظة	عدد القتلى
١-	تعز	٢٨٩
٢-	لحج	١١٧
٣-	مأرب	٨٤
٤-	عدن	١١٢
٥-	البيضاء	٤٩
٦-	الجوف	٤٧
٧-	الضالع	٤٦
٨-	شبوة	١٦
٩-	أبين	٣٦
١٠-	الحديدة	٣٢
١١-	صنعاء	١٤
١٢-	حجة	٢١
١٣-	صعدة	٨
١٤-	إب	١٦
١٥-	حضرموت	٩
١٦-	عمران	٣
١٧-	الأمانة	١
١٨-	المحويت	٣
١٩-	ذمار	٣
	الإجمالي العام	٩٠٦

مخطط رقم (1) يبين توزيع عدد قتلى الألغام خلال المدة 2014-2018م بحسب المحافظة

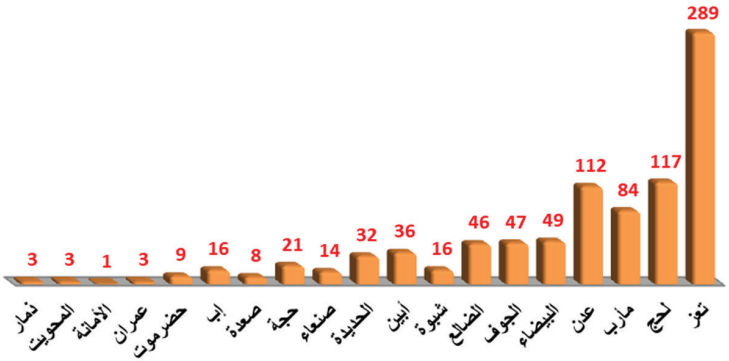

- فيما يتعلق بنوع قتلى الألغام الأرضية المزروعة من قبل ميلشيا الحوثي صالح فقد كان العدد الأكبر منهم من الراشدين، منهم (٧١٣) رجل، و٦٠ امرأة، في حين قتل(١٣٣) طفلاً بسبب انفجار الألغام، وهو ما يشير إلى أن مخاطر زراعة الألغام الأرضية قد طالت الرجال والنساء وعدداً كبيراً من الأطفال، وذلك بسبب العشوائية التي مارستها مليشيا الحوثي صالح في زراعة الألغام الأرضية، كون زراعتها للألغام الأرضية لم يقتصر على مواقع ومناطق المواجهات العسكرية بل شملت المناطق الآهلة بالسكان، الأمر الذي يجعل الخطر الذي يهدد المواطنين والسكان في هذه المناطق- خاصة بعد انتهاء المواجهات فيها- أمرا قائما ومحتملا، ويمكن وقوعه في أي وقت، بل ويشكل تهديداً حقيقيا يوميا لحياة المواطنين في مناطق سكنهم أو البيئة التي يعيشون فيها.

جدول رقم (٢) يبين عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام المزروعة والعبوات الناسفة بحسب المحافظة ونوع الضحية.

م	المحافظة	رجال	نساء	أطفال
١-	تعز	٢١٢	٢٤	٥٣
٢-	لحج	١٠٢	٥	١٠
٣-	مأرب	٦٩	٥	١٠
٤-	عدن	١٠٠	٤	٨
٥-	البيضاء	٣٠	١	١٨
٦-	الجوف	٢٦	٨	١٣
٧-	الضالع	٤٠		٦
٨-	شبوة	١٥		١
٩-	أبين	٢٨	٤	٤
١٠-	الحديدة	٢٥	٢	٥
١١-	صنعاء	١١		٣
١٢-	حجة	٢١		
١٣-	صعدة	٧		١
١٤-	إب	١٢	٤	
١٥-	حضرموت	٦	٣	
١٦-	عمران	٣		
١٧-	الأمانة	١		
١٨-	المحويت	٣		
١٩-	ذمار	٢		١
الإجمالي العام		٧١٣	٦٠	١٣٣

مخطط (2) يبين توزيع قتلى الألغام خلال المدة 2014-2018م بحسب المحافظة ونوع الضحية

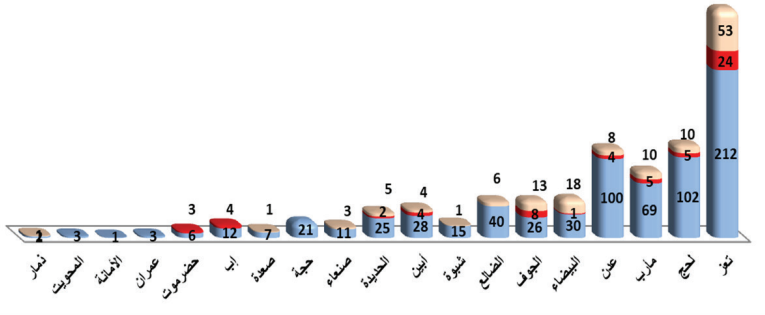

- فيما يتعلق بعدد حالات القتلى بحسب نوعية الألغام المزروعة والتي تصنف إلى: ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للمركبات والعبوات الناسفة أو الفخاخ فإن العدد الأكبر من قتلى الألغام الأرضية في اليمن خلال الفترة التي شملها الرصد قد قتلوا بسبب انفجار الألغام المضادة للأفراد؛ حيث بلغ عددهم (٦٥٤) ويمثلون ٧٢ ٪ ممن قتلوا بسبب الألغام الأرضية والعبوات الناسفة أو المتفجرة، بينما بلغ عدد من قتلوا بسبب الألغام المضادة للمركبات(١٩٥) ضحية يمثلون ٢١٪ من إجمالي من قتلوا بسبب الألغام الأرضية والعبوات الناسفة أو المتفجرة، في حين قتل (٥٧) شخصًا بسبب انفجار عبوات ناسفة ومتفجرات أو مخلفات الأسلحة والذخائر ويمثلون ٦٪ ممن قضوا بسبب الألغام الأرضية والعبوات الناسفة، ويشير ارتفاع أعدد من قتلوا بسبب الألغام المضادة للأفراد إلى أن ميلشيا الحوثي– صالح قد استخدمت نوعية الألغام المضادة للأفراد بكثافة؛ بغرض قتل أو إصابة أكبر عدد من الأشخاص، غير عابئة بالمخاطر الراهنة والمستقبلية الناجمة عن استخدام هذا النوع من الألغام على المواطنين وحياتهم .

جدول رقم (٣) يبين عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة بحسب نوع الألغام ونوع الضحايا.

الألغام المضادة للمركبات	عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام المضادة للأفراد	عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام المضادة للمركبات	عدد حالات القتلى بسبب انفجار العبوات الناسفة	الإجمالي
مدني	٥٣٠	٩٣	٤٢	٦٦٥
عسكري	١٢٤	١٠٢	١٥	٢٤١
الإجمالي	٦٥٤	١٩٥	٥٧	٩٠٦

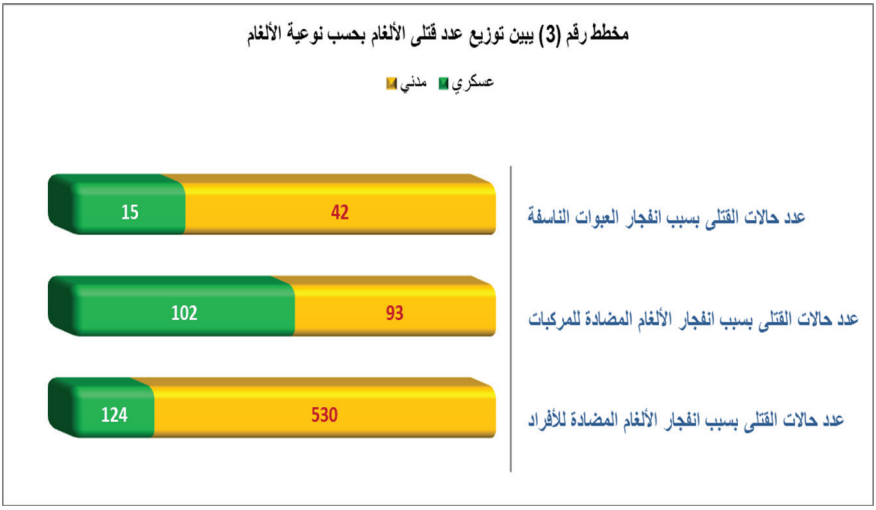

- العدد الأكبر ممن قتلوا بسبب انفجار الألغام الأرضية هم سكان مدنيون (٦٦٥) أغلبهم من الرجال والأطفال ثم النساء، وأن معظمهم قد قتل بسبب انفجار ألغام مضادة للأفراد، بينما بلغ عدد العسكريين الذين قتلوا بسبب انفجار الألغام الأرضية (٢٤١) قتيلا منهم (١٢٤) شخصًا قتلوا بسبب انفجار ألغام مضادة للأفراد، بينما(١٠٢) شخصًا قتلوا بسبب ألغام مضادة للمركبات، و(١٥) شخصًا قتل بسبب انفجار العبوات الناسفة. كما أن نوعية الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها مليشيا الحوثي- صالح والعبوات الناسفة قد تسببت في مقتل العديد من الأطفال علاوة على الرجال والنساء.

جدول رقم (٤) يبين عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام بحسب العبوة المستخدمة ونوع الضحايا

نوع الضحية	عدد حالات القتلى بسب انفجار الألغام المضادة للأفراد				عدد حالات القتلى بسبب انفجار الألغام المضادة للمركبات				عدد حالات القتلى بسبب انفجار العبوات الناسفة				الإجمالي
	رجال	نساء	أطفال	إجمالي	رجال	نساء	أطفال	إجمالي	رجال	نساء	أطفال	إجمالي	
مدني	٣٥٧	٥٤	١١٩	٥٣٠	٨٧	٦	٠	٩٣	٢٨	٠	١٤	٤٢	٦٦٥
عسكري	١٢٤	٠	٠	١٢٤	١٠٢	٠	٠	١٠٢	١٥	٠	٠	١٥	٢٤١
الاجمالي	٤٨١	٥٤	١١٩	٦٥٤	١٨٩	٦	٠	١٩٥	٤٣	٠	١٤	٥٧	٩٠٦

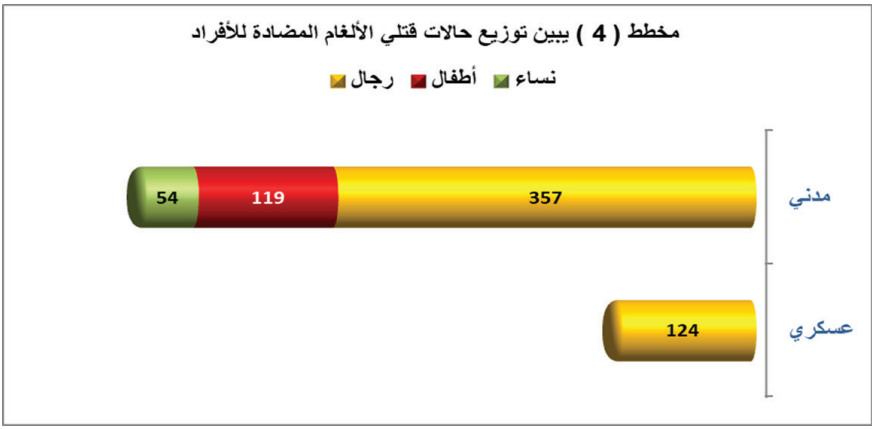
مخطط (4) يبين توزيع حالات قتلي الألغام المضادة للأفراد
نساء
أطفال
رجال
54
119
357
124
مدني
عسكري

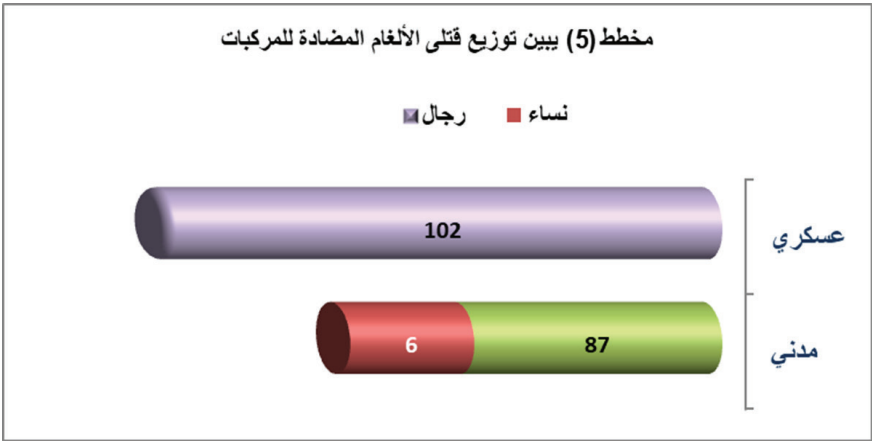
مخطط (5) يبين توزيع قتلى الألغام المضادة للمركبات
رجال
نساء
102
6
87
عسكري
مدني

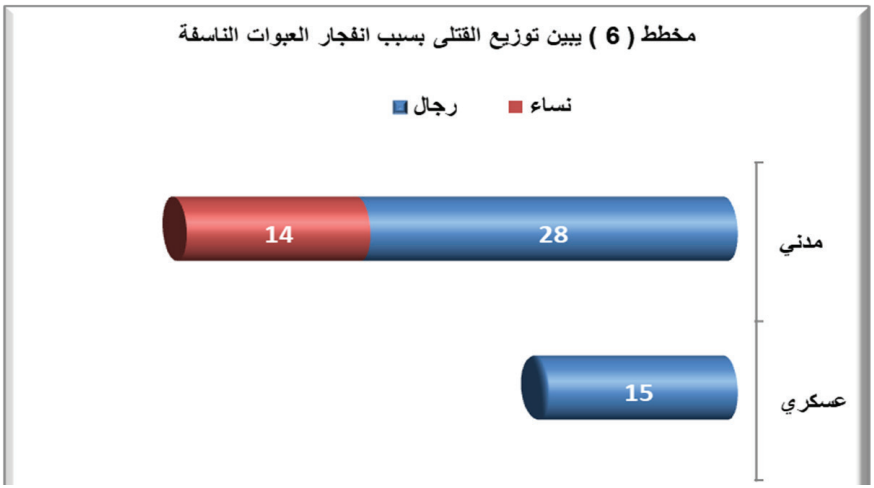
مخطط (6) يبين توزيع القتلى بسبب انفجار العبوات الناسفة
رجال
نساء
14
28
15
مدني
عسكري

ثالثًا: إصابات انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة

سجل التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن خلال الفترة التي يوثقها هذا التقرير تعرض ١٠٣٤ ضحية للإصابة بسبب انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة التي زرعتها مليشيا الحوثي صالح، حيث توزع المصابون على ١٧ محافظة من إجمالي المحافظات البالغ عددها ٢٢ محافظة يمنية، وقد احتلت محافظة تعز الصدارة بين هذه المحافظات في عدد المصابين جراء انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة؛ حيث بلغ عدد المصابين فيها (٤١٧) مصابًا، تليها محافظة مأرب (١٣٦) مصابًا، ثم محافظة لحج (٨٥) مصابًا، ومحافظة البيضاء (٧٠) ومحافظة عدن(٦١) مصابًا ومحافظة الجوف(٥٨) مصابًا، ثم محافظة شبوة(٥١) مصاب ومحافظتي الضالع وصنعاء(٣٦) مصابًا في كل منهما ومحافظة أبين ٢٦ مصاب، بينما بلغ عدد المصابين في محافظات صعدة والحديدة وحجة وإب وعمران والأمانة وحضرموت ٧،١٦،١٨، ٥،٥، ٣،٤ على التوالي.

جدول رقم (٥) يبين عدد حالات الإصابة بسبب انفجار الألغام الأرضية بحسب المحافظة

م	المحافظة	عدد حالات الإصابة
١-	تعز	٤١٧
٢-	لحج	٨٥
٣-	مأرب	١٣٦
٤-	عدن	٦١
٥-	البيضاء	٧٠
٦-	الجوف	٥٨
٧-	الضالع	٣٦
٨-	شبوة	٥١
٩-	أبين	٢٦
١٠-	الحديدة	١٦
١١-	صنعاء	٣٦
١٢-	حجة	٧
١٣-	صعدة	١٨
١٤-	إب	٥
١٥-	حضرموت	٣
١٦-	عمران	٥
١٧-	الأمانة	٤
	الإجمالي العام	١٠٣٤

مخطط (7) يبين توزيع المصابين بسبب الألغام بحسب المحافظة

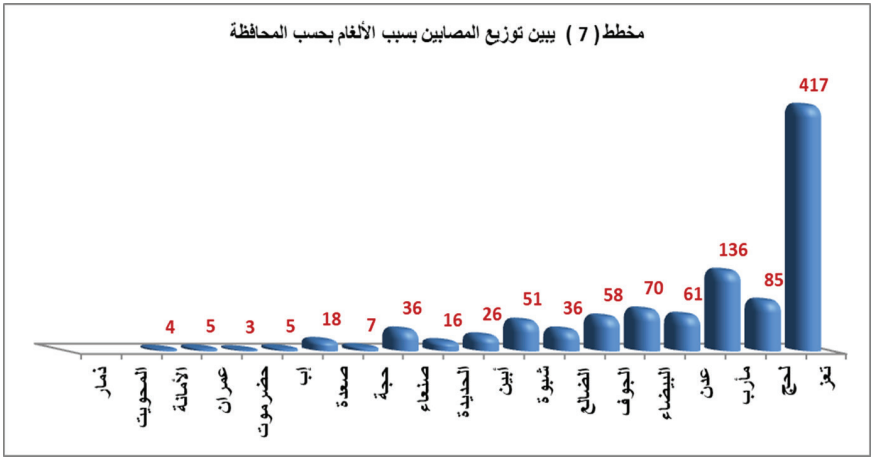

كما تظهر المعلومات التي تمكن التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن من جمعها حول حالات الإصابة جراء انفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة الآتي:

- أن من بين(١٠٣٤) شخصًا تعرضوا للإصابة بسبب انفجار الألغام الأرضية يشكل الرجال العدد الأكبر منهم (٧٩٥) مصابا، وأن معظمهم في محافظات تعز ومأرب ولحج، علاوة على المحافظات الأخرى التي كانت فيها أعداد المصابين أقل نسبيا. كما بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن لخطر الإصابة بسبب انفجار الألغام ٥٦ امرأة غالبيتهن في محافظات تعز والجوف ومأرب، بينما (١٨٣) طفلا قد تعرضوا للإصابة جراء انفجار الألغام الأرضية من بين (١٠٣٤) مصابا معظمهم في محافظات تعز والبيضاء ومأرب ولحج، والحديدة وصنعاء.

- أن ارتفاع أعداد المصابين بسبب انفجار الألغام الأرضية في بعض المحافظات اليمنية مثل محافظات: تعز ولحج ومأرب والجوف والبيضاء وصنعاء يعزى إلى طبيعة المواجهات العسكرية المستمرة في هذه المحافظات بين قوات السلطة الشرعية والمقاومة الشعبية من جهة وبين مليشيا الحوثي من جهة ثانية منذ أكثر من ثلاث سنوات حيث يؤدي استمرار هذه المواجهات إلى استمرار عملية زارعة المزيد من الألغام من قبل هذه المليشيا بهدف إعاقة قوات السلطة الشرعية والمقاومة الشعبية من الدخول إلى المناطق التي تتواجد فيها والسيطرة عليها، كما أن أعداد المعرضين لخطر انفجار الألغام الأرضية والإصابات مرشحة أيضا للزيادة في ظل استمرار المواجهات العسكرية في هذه المحافظات.

جدول رقم (٦) يبين عدد حالات الإصابات جراء انفجار الألغام المزروعة بحسب نوع الضحية.

م	المحافظة	رجال	نساء	أطفال
١-	تعز	٣٢٨	٢٨	٦١
٢-	لحج	٦٨	٢	١٥
٣-	مأرب	١١٠	٦	٢٠
٤-	عدن	٥٣	٣	٥
٥-	البيضاء	٢٧	٥	٣٨
٦-	الجوف	٤٧	٧	٤
٧-	الضالع	٢٩	١	٦
٨-	شبوة	٤٧	-	٤
٩-	أبين	٢٤	-	٢
١٠-	الحديدة	٦	١	٩
١١-	صنعاء	٢٦	١	٩
١٢-	حجة	٥	-	٢
١٣-	صعدة	١٥	-	٣
١٤-	إب	٥	-	-
١٥-	حضرموت	١	٢	-
١٦-	عمران	٤	-	١
١٧-	الأمانة		-	٤
الإجمالي العام		٧٩٥	٥٦	١٨٣

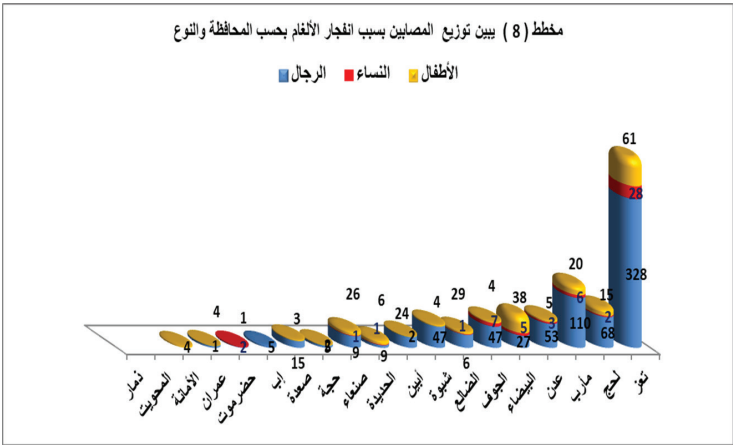

- أن من بين(١٠٣٤) شخصا ممن تعرضوا للإصابة بسبب انفجار الألغام الأرضية كان سبب إصابتهم انفجار الألغام المضادة للأفراد(٥٤٢)، بينما(٤٧٧) أصيبوا بسبب انفجار الألغام المضادة للمركبات، في حين أن(١٥) شخصًا قد أصيبوا بسبب انفجار عبوات ناسفة، كما أن غالبية المصابين جراء انفجار الألغام الأرضية هم من سكان مدنيون، حيث بلغ عددهم(٧٠٩) مصابًا ويمثلون نسبة ٦٩٪ من إجمالي المصابين، بينما بلغ عدد العسكريين المصابين(٣٢٥) يمثلون ٣١ ٪ من إجمالي المصابين، وتشير هذه البيانات إلى أن غالبية المصابين بسبب انفجار الألغام الأرضية هم مواطنون مدنيون، وأن سبب الإصابات المختلفة التي تعرضوا لها هو انفجار الألغام المضادة للأفراد(٥٢٧ مصابًا)، بينما غالبية المصابين العسكريين (٣٠٨) كانت إصاباتهم بسبب انفجار الألغام المضادة للمركبات.

جدول رقم (٧) يبين عدد حالات الإصابات بسبب انفجار الألغام بحسب نوع الالغام ونوع الضحية

نوع الضحية	عدد حالات الإصابة بسبب انفجار الألغام المضادة للأفراد	عدد حالات الإصابات بسبب انفجار الألغام المضادة للمركبات	عدد حالات الإصابات بسبب انفجار العبوات الناسفة	الإجمالي
مدني	٥٢٧	١٦٩	١٣	٧٠٩
عسكري	١٥	٣٠٨	٢	٣٢٥
الإجمالي	٥٤٢	٤٧٧	١٥	١٠٣٤

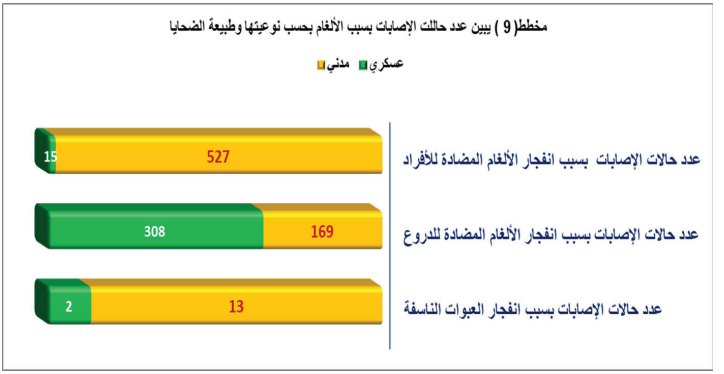

- كما تظهر المعلومات التي تم جمعها أن العدد الأكبر ممن تعرضوا لإصابات مختلفة بسبب انفجار الألغام الأرضية هم سكان مدنيون (٧٠٩) أغلبهم من الرجال والأطفال وأن معظمهم قد أُصيب بسبب انفجار ألغام مضادة للأفراد، كما بلغ عدد العسكريين الذين تعرضوا لإصابات مختلفة بسبب انفجار الألغام الأرضية(٣٢٥) مصابًا جميعهم رجال، وكان سبب إصابة غالبيتهم انفجار الألغام المضادة للمركبات.

جدول رقم (٨) يبين عدد حالات الإصابات بسبب انفجار الألغام بحسب نوع الألغام ونوع الضحية

نوع الضحية	عدد حالات الإصابات بسب انفجار الألغام المضادة للأفراد				عدد حالات الإصابات بسبب انفجار الألغام المضادة للمركبات				عدد حالات الإصابات بسبب انفجار العبوات الناسفة				الإجمالي
	رجال	نساء	أطفال	إجمالي	رجال	نساء	أطفال	إجمالي	رجال	نساء	أطفال	إجمالي	
مدني	٣٤٥	٤٢	١٤٠	٥٢٧	١١٦	١٣	٤٠	١٦٩	٩	١	٣	١٣	٧٠٩
عسكري	١٥	-	-	١٥	٣٠٨	-	-	٣٠٨	٢	-	-	٢	٣٢٥
الاجمالي	٣٦٠	٤٢	١٤٠	٥٤٢	٢٢٤	١٣	٤٠	٤٧٧	١١	١	٣	١٥	١٠٣٤

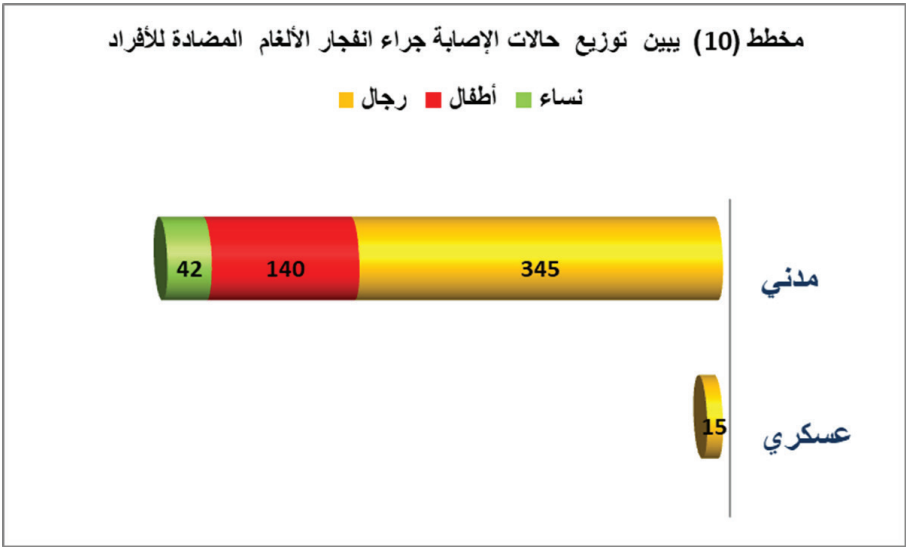

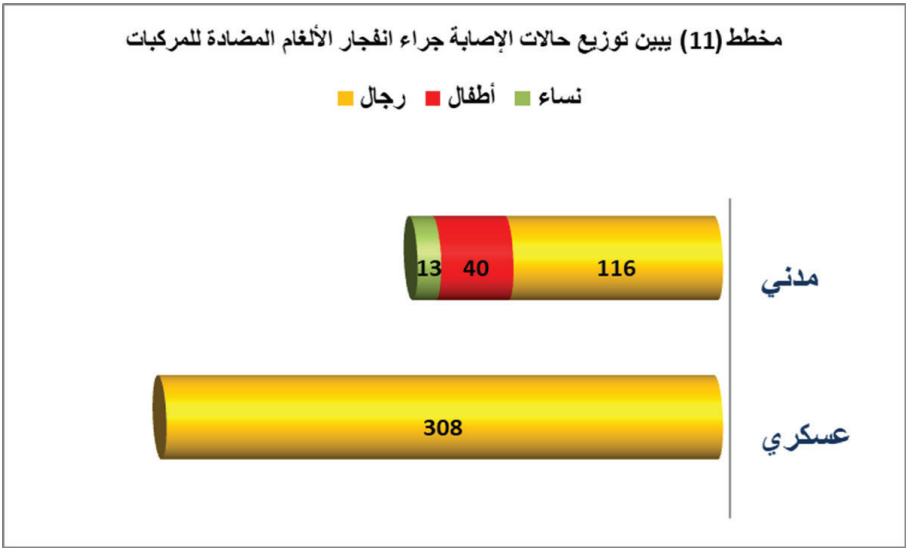
مخطط (11) يبين توزيع حالات الإصابة جراء انفجار الألغام المضادة للمركبات
رجال
أطفال
نساء
مدني
عسكري
116
40
13
308

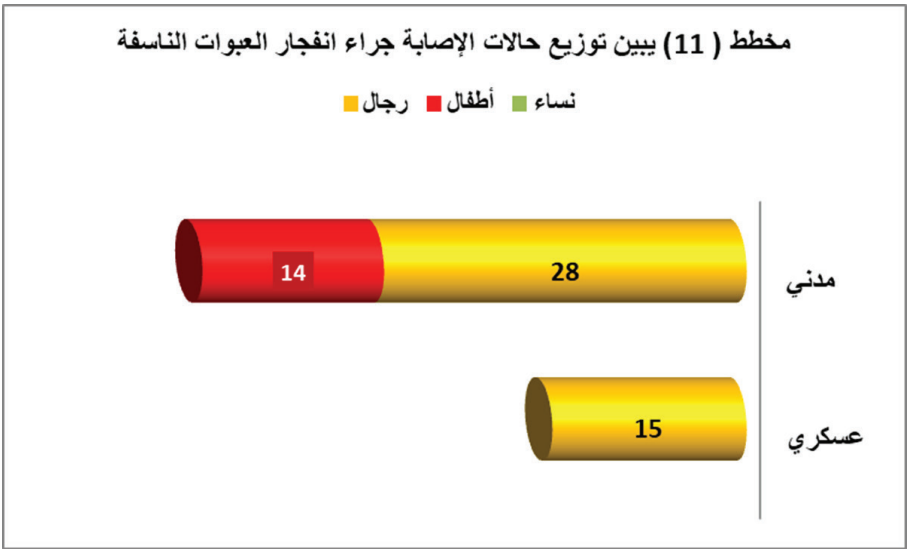
مخطط (11) يبين توزيع حالات الإصابة جراء انفجار العبوات الناسفة
رجال
أطفال
نساء
مدني
عسكري
28
14
15

الاستنتاجات

سلط هذا التقرير الضوء على ضحايا الألغام الأرضية في اليمن، حيث رصد التقرير حالات قتلى وإصابات الألغام الأرضية ومخلفات الحرب غير المنفجرة خلال المدة من سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م- يونيو/ حزيران ٢٠١٨م، وقد رصد التقرير عددًا من ضحايا انفجار الألغام الأرضية في ١٩ محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية، وذلك للفت النظر إلى هذا الشكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والتنبيه لجسامة المخاطر التي يتعرض لها عدد غير قليل من السكان في المناطق والمجتمعات الملغمة.

وخلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها ما يلي

١. تمثل زراعة الألغام الأرضية والألغام المضادة للمركبات والعبوات الناسفة واحدة من الجرائم المصاحبة للحرب الحالية التي تشهدها اليمن منذ أربع سنوات ولا تزال مستمرة حتى الوقت الراهن.
٢. مثل زراعة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب غير المنفجرة في اليمن خلال الأعوام الماضية تهديدًا خطيرًا على حياة قطاع واسع من اليمنين وسلامتهم؛ حيث تسببت زراعة الألغام الأرضية في العديد من المناطق في قتل أو إصابة وتشويه العديد من الأفراد المدنيين والعسكريين، كما أدت إلى تعطيل الحياة في المناطق المتضررة وانعكس آثارها على الآلاف من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الملغومة، علاوة على ما تمثله من تهديدا طويل الأمد للمدنيين بعد انتهاء الحرب بفترة طويلة.
٣. من بين الانتهاكات الخطيرة والمتكررة التي ارتكبتها المليشيا خلال الحرب الحالية هو تعريض قطاع واسع من السكان في اليمن للخطر بسبب استمرارها في زراعة شبكات واسعة من الألغام في العديد من المناطق المأهولة بالسكان.

٤. تفيد الدلائل والمؤشرات والمعلومات المتعلقة بالمحافظات والمناطق التي جرى زراعتها بالألغام الأرضية، وضحايا انفجار الألغام فيها إلى أن استخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات وغيرها من المتفجرات والاشراك الخداعية من قبل مليشيا الحوثي بكثافة باعتبارها إحدى أهم الوسائل والأساليب الحربية التي انتهجتها في مواجهتها المسلحة مع قوات السلطة الشرعية بغرض كبحها وإعاقة تقدمها إلى المناطق التي تسيطر عليها والبقاء في تلك المناطق وفرض السيطرة عليها.

٥. أن مشكلة الألغام الأرضية وبقايا المخلفات غير المنفجرة من الحرب في اليمن تؤثر سلبا على إمكانية الوصول لموارد مهمة, مثل منع وصول السكان إلى الأراضي الزراعية والمراعي ومصادر الماء للشرب والري علاوة على عودة مئات الأسر التي نزحت من مساكنها ومناطقها بسبب الحرب، كما تعرقل إمكانية تطور البنية التحتية وتطبيق مشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي في المناطق والمجتمعات الملغمة.

٦. على الرغم من قيام بعض الجهات الحكومية وجهات غير حكومية - ومن ذلك التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن- بعمل إحصائيات حول ضحايا الألغام الأرضية – والذي يمثل التقرير الحالي أحدها- إلا أن أعداد ضحايا الألغام الأرضية المزروعة مخلفات الحرب غير المتفجرة في اليمن غير معروفة على وجه الدقة وذلك نظرا لعدم وجود عمليات مسح دقيق، وما زالت مثل هذه الإحصائيات قيد التطوير، ولذلك هناك صعوبة كبيرة في إعطاء أي رقم حقيقي لعدد القتلى أو المصابين ونوع الأشخاص المصابين نتيجة لحوادث الألغام خاصة مع استمرار الحرب الدائرة حاليا واستمرار عمليات زارعة الألغام وبالتالي استمرار تعرض المزيد من الضحايا لخطر القتل أو الإصابة جراء انفجار هذه الألغام.

٧. هناك قصور واضح في الحد من زراعة الألغام الأرضية والمخاطر الناجمة عنها خلال السنوات الأربع الماضية، كما لا توجد أية دلائل تشير إلى محاسبة المسؤولين عن زراعتها والمتابعة والملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم بحيث تُفضي إلى تقديم المسؤولين المباشرين عن اقتراف هذه الجرائم إلى المحاكم.

التوصيات

إلى المجتمع الدولي :

- ضرورة التحرك العاجل واستخدام كل وسائل الضغط وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمنع مليشيا الحوثي من الاستمرار في زراعة الألغام في مناطق الجمهورية اليمنية .
- ضرورة إلزام مليشيات الحوثي باحترام ما التزمت به الجمهورية اليمنية للمجتمع الدولي عند تصديقها على اتفاقية أوتاوا والمقررات الدولية الأخرى .
- دعم جهود اليمن للتخلص من الألغام سواء بالتدريب والتأهيل أو التوعية بمخاطر زراعة الألغام والأضرار الناجمة عنها.

إلى مليشيات الحوثي :

- ضرورة التوقف الفوري عن زراعة الألغام المضادة للأفراد وكافة الألغام المضادة للدروع والعبوات الناسفة ومخلفات الحرب غير المنفجرة في مناطق تواجدها .
- ضرورة التوقف الفوري عن صناعة وإنتاج الألغام الفردية والتخلص من مخزون الألغام التي تمتلكها .

- أهمية تسليم خرائط بكافة حقول وشبكات الألغام التي قامت بزراعتها، مع إعلان الالتزام بما أوجبته اتفاقية أوتاوا وكافة المقررات الدولية الأخرى .
- السماح لفرق نزع الألغام بالعمل في تلك المناطق بدون أي عوائق أو تعقيدات توضع أمامها وتزويدها بخرائط زراعة الألغام. .

إلى الحكومة اليمنية والتحالف العربي.

- أهمية توفير فرق الأفراد المجهزين والمدربين الذين يستطيعون الكشف عن الألغام الأرضية والشراك الخداعية وغيرها من مخلفات الحرب غير المنفجرة وإزالتها، أو بالتعاقد مع شركة متخصصة في إزالة الألغام يتم تفويضها قانونياً بعمليات المسح والإزالة للعمل على إزالة الألغام بكافة أشكالها وصورها التي زرعتها الميليشيات بطرق عشوائية في الأراضي اليمنية، لاسيما في ظل النقص الذي ظلت تعاني اليمن منه في الفرق المجهزة والمدربة التي تتولى مهمة إزالة الألغام.
- أهمية كفاية برامج مكافحة الألغام بحيث يشمل ذلك عمليات التطهير والتوعية بمخاطر الألغام ومساندة الضحايا.
- ضرورة رصد ميزانية وطنية لمكافحة الألغام وحشد الدعم المطلوب لتنفيذها.
- على المدى المنظور هناك حاجة ملحة لتحديد وتعليم المناطق الملغومة عبر الفرق المتخصصة المعنية بالكشف عن العديد من المناطق الملوثة بالألغام غير المعروفة ولم يتم تحديدها بعلامات، وذلك لتنبيه المواطنين أولا، وتطهيرها من الألغام وبقايا المتفجرات تالياً.
- أهمية تنسيق الجهود الرسمية للجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مكافحة الألغام ورصد ضحاياها.
- على المدى المتوسط والبعيد: أهمية التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الألغام،

وأن يتم ذلك عبر بناء خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام للوصل إلى نتائج فعالة، وأن تم مراجعتها بين فترة وأخرى بهدف إنهاء معاناة الشعب اليمني، و الحد من الإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأشخاص في المناطق الملغمة؛ كون بقائها دون تطهير يمثل تهديدا مستمرا للمواطنين اليمنيين والاقتصاد والحياة الاجتماعية في البلاد.

- اعتماد وتنفيذ برامج لتأهيل ضحايا الألغام بدنيا ونفسيا وانشاء المراكز المتخصصة لذلك.